ورقة بحثيّة 25
فبراير 2012

DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

egypt@democracy-reporting.org
http://www.democracy-reporting.org

المرحلة الانتقالية فى مصر:
إمكانيات الإصلاح الدستوري

ملخّص

لقد أوشكت انتخابات مجلس الشورى على الانتهاء، وتدخل مصر بعدها فى المرحلة التالية من الفترة الانتقالية، ومع ذلك تبقى خارطة الطريق غيرواضحة ومثيرة للجدل. إلا أن هناك اتفاق واسع النطاق على أنه يجب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة التخلى عن السلطة مع ضرورة انعقاد الانتخابات الرئاسية، ولكن تأثير هذا السيناريو على الإصلاحات الدستورية ليس واضحا.

لاشك أن الإصلاح الشامل للدستور يجب أن يكون حجر الزاوية في بناء مصر الجديدة. إلا أن العديد من القوى السياسية تدافع عن عملية إصلاحية قصيرة ومحدودة بهدف توفير أسس واضحة لصلاحيات رئيس الجمهورية قبل إجراء الانتخابات. تبعا لهذا المنطق، فإن الانسحاب السريع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يستوجب إجراء انتخابات رئاسية سريعة، وهذا بالتبعية يتطلب اعتمادا سريعا للإصلاحات الدستورية. ولكن هذا الطرح قابل للنقاش: فعلى سبيل المثال، يمكن شغل السلطة التنفيذية للقوات المسلحة من قبل حكومة معينة من البرلمان .

الأهم من ذلك أن إجراء انتخابات رئاسية سريعة لا يعني بالضرورة تبنى إصلاحات دستورية محدودة. فى الواقع يمكن اعتماد تعديلات دستورية سريعة من قبل مجلس الشعب لتوفير أساس مؤقت لممارسة سلطة الدولة وانتخاب رئيس للجمهورية. ويمكن بعد ذلك– وفى إطار زمنى أطول– إجراء إصلاحات بنيوية.

وقد اختارت تونس طريقا مماثلا حيث تدار شئون السلطات العامة للدولة على أساس قانون مؤقت، وهو الذي يوفر الأساس القانوني

للفترة الانتقالية الحالية حتى تعتمد الجمعية الوطنية التأسيسية الدستور الجديد والذي يتوقع اعتماده خلال عام.

تساق أسباب أخرى على قدر كبير من الوجاهة للحد من نطاق الإصلاحات في مصر ومنها على الأقل تجنب المسألة الخلافية حول دور الشريعة الإسلامية. ففي ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلاد، فإن صناع القرار قد يشعروا بضرورة استثمار الطاقات السياسية في إحداث انتعاش اقتصادي بدلا من أن توجه إلى مناقشات دستورية واسعة النطاق.

ومع ذلك، فإن عملية الإصلاح الدستوري المتسرعة قد تسبب إشكاليات متعددة. فبدون إصلاحات شاملة سترتكز العملية الانتقالية على تغيير مراكز السياسيين بدلا من إعادة هيكلة المؤسسات. حيث أن الدستور القديم مليء بالثغرات والأحكام المبهمة التى قد تسمح للأغلبية البرلمانية بإعادة هيكلة الدولة بقرارات الأغلبية البرلمانية بدلا من القيام بعملية إصلاح دستورى تتمتع بقدر عال من المنهجية والشمول.

بالإضافة إلى أن القيام بعملية سريعة على أساس اتفاق سياسي قد يضيع على مصر فرصة الدخول في حوار وطني حقيقي حول كيفية بناء دولة ديمقراطية. ولا يخفى على أحد أن هناك العديد من القضايا التي تتطلب عناية فائقة، والتي لا يمكن توافرها من خلال عملية قصيرة بما في ذلك إنشاء مؤسسات مستقلة وقوية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد. ومن المتوقع ألا تكون هذه الأهداف إشكالية للقوى السياسية. ومن شأن عملية الإصلاح المنهجي- التي تنطوي على مشاورات عامة واسعة النطاق- إلزام القوى السياسية بالوصول إلى توافق مستدام على القضايا الخلافية مثل الدين والدولة بدلا من أن تكون هذه القضايا محل جدل دائم.

أولا: المقدمة

لقد كانت المرحلة الانتقالية فى مصر مليئة بعدم اليقين منذ تنحي مبارك عن الحكم منذ عام مضى. ففى الفترة ما بين فبراير إلى مارس 2011 مرَر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديلات دستورية محدودة من خلال ذلك الاستفتاء الذي مهد الطريق للانتخابات البرلمانية والرئاسية. في 30 مارس 2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري الذى حل محل الدستور القائم.[1]

منذ قيام الثورة- وطوال الفترة الانتقالية- تركزت السلطه التنفيذية المركزية والتشريعية فى يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مع تعيينه لمجلس وزراء مدنى يلعب دورا محدودا للغاية. وأعاد تشكيل مجلس الشعب في 23 يناير 2012 السلطة التشريعية إلى هيئة منتخبة.[2] إلا أن الإعلان الدستوري يشير إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يزال يمثل السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية.

ووفقا للإعلان الدستوري، فإن الخطوات التالية في عملية الانتقال ستكون انتخابات مجلس الشورى وانتخابات الجمعية التأسيسية من قبل مجلسى البرلمان والتي من شأنها وضع دستور جديد، والتى تليها انتخابات رئاسية. وقد اتفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة- تحت ضغط من الجماهير الغاضبة فى 22 نوفمبر 2011- مع الأحزاب السياسية على ضرورة تسليم السلطة لرئيس منتخب في موعد أقصاه 30 يونيو 2012. بالنسبة للعديد من اللاعبين على الساحة السياسية هذا يعنى أنه ينبغي إنجاز الإصلاحات الدستورية سلفا[3] من أجل توفير دور دستوري واضح للرئيس الذى سيتم انتخابه قريبا.

ولكن هناك علامات استفهام حول ما إذا كانت مثل هذه الإصلاحات الدستورية السريعة– في أحسن الأحوال فى بضعة أشهر وفي أسوأها بضعة أسابيع– قابلة للتنفيذ أو حتى مرغوب فيها. لجعل الإصلاح السريع ممكنا تدرس بعض القوى السياسية إدخال تعديلات على الباب الخامس من الدستور والذي يتعامل مع النظام السياسي فقط. بينما يتسائل آخرون عما إذا كان ينبغي أن توفر الإصلاحات الدستورية في البداية مجرد إطار للمرحلة الانتقالية لتوفير ما يلزم من الوقت لإعادة صياغة الدستور على المدى البعيد.

ثانيا: هل سيناريو المسار السريع مرغوب فيه؟

بزغ في الآونة الأخيرة رأي قوي، إلى جانب مناقشات وسائل الإعلام واسعة النطاق، يؤكد الحاجة إلى إجراء عملية إصلاح دستوري محدود وسريع تليها انتخابات رئاسية في يونيو 2012، أو حتى قبل هذا التاريخ. يأتي هذا متاطبقا مع رغبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الانسحاب من السلطة المدنية وقد حدد المجلس نفسه جدولاً زمنياً للانتخابات.

1 للاطلاع على نص الإعلان الدستورى، انظر:
http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=1685
الإشارات اللاحقة لهذا الإعلان من هذا المصدر.

2 تبقى مسألتان دون حل حتى وقت كتابة هذا التقرير:
الأولى، المادة 56 من الإعلان الدستوري التي تعطي المجلس الأعلى للقوات المسلحة حق الفيتو، (وحق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها)، لكن بشكل غير واضح، حيث سكت الإعلان عن ما يجب أن يحدث إذا كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يملك حق النقض مفتوحا. سياسيا، قد يكون من الصعب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة غير المنتخب أن يستخدم حق النقض ضد تشريع من البرلمان المنتخب. الثانية، هناك صراع حول ما إذا كان التشريعات الصادرة عن مجلس الوزراء يجب أن تعتمد من قبل مجلس الشعب، أم لا يزال المجلس الأعلى للقوات المسلحة قادرا على فعل ذلك.

3 ويرى البعض أنه ينبغي إنجاز الإصلاحات الدستورية قبل أن يبدأ تسجيل المرشحين، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضغط الجدول الزمني الخاص بتبني أي إصلاحات.

أنصار سيناريو المسار السريع يقولون أن الانتخابات الرئاسية ستكون منطقية فقط إذا كان للرئيس المنتخب صلاحيات واضحة في أساس الدستور المعدل. يستنتج من هذا أن الربط بين الانتخابات الرئاسية والانتهاء من الإصلاحات الدستورية يخلق اندفاعاً لعملية إصلاح دستوري مضغوط. قبل النظر في الآثار المترتبة على هذا السيناريو، فإن الأمر يستحق دراسة المحتوى المحتمل وجدوى تلك الإصلاحات السريعة.

محتوى الإصلاحات طبقا للمسار السريع

من الواضح أن إجراء إصلاح دستوري شامل لن يكون ممكنا في غضون بضعة أسابيع أو حتى أشهر. ولهذا يعتقد على نطاق واسع أن المسار السريع للإصلاحات من شأنه أن يمس جوانب محدودة من الدستور، وخاصة في الباب الخامس الذي يتعامل مع النظام السياسي في البلاد. هناك إجماع على وجوب إلغاء الأسس التي ارتكز عليها نظام مبارك الرئاسي. ويعتقد معظم المحللين أنه سيتم الاتفاق على شكل من أشكال النظام شبه الرئاسي، وحينها سيتركز النقاش بشكل رئيسي على أسئلة حول دور رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وجها لوجه مع الرئيس والبرلمان وسلطات الفيتو الرئاسي، وقائمة من الصلاحيات من مختلف المؤسسات.

ومع ذلك، فإن افتراض أن الباب الخامس من الدستور هو الجزء السهل يعتبر احتمالا غير صائب، حيث يحتوى الباب الخامس على أكثر من نصف مواد الدستور، بما في ذلك المسائل المعقدة مثل دور مجلس الشورى والإدارة المحلية والنظام القضائي المستقل، وكذلك الموضوعات المثيرة للجدل مثل دور الجيش والشرطة ومكافحة الإرهاب ودور وسائل الإعلام.

هذه القضايا لا تستوجب حلاً سريعاً بل منها ما هو في صلب مطالب بناء مصر الجديدة. فمن الممكن أن يكون إصلاح الباب الخامس هو اختزالا لإصلاح النظام السياسي على المستوى المحلي فقط، بدلا من أن تشمل الإصلاحات جميع جوانب الباب الخامس من الدستور.

هل الإصلاحات الدستورية السريعة ممكنة؟

مع الانتهاء من انتخابات مجلس الشورى في 22 فبراير 2012، من المقرر أن ينعقد مجلس الشورى في 28 فبراير. ويمكن عقد الجلسة المشتركة للمجلسين فى الأسبوع الأول من مارس لانتخاب الجمعية التأسيسية. ومن المتوقع أن تشهد هذه المرحلة تأخيرا محتملا، وذلك لغموض الإعلان الدستوري بشأن سبل تشكيل مجلس الشعب للجمعية التأسيسية. تشير المادة 60 إلى أن الجلسة البرلمانية المشتركة ستنتخب أعضاء الجمعية التأسيسية، مما قد يعني إجراء انتخابات أو شكل ما من أشكال الاختيار. البرلمان نفسه بحاجة لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الإجرائية، والتى يمكن اعتبارها شائكة نظرا لأن جميع الأحزاب السياسية لديها مصلحة في أن يكون لها ممثلين كثيرين في الجمعية التأسيسية. وذلك لتعدد الأشكال التي يمكن تبنيها فى مثل هذه الانتخابات.[4]

وبالمثل فيمكن أن تصبح طبيعة عمل الجمعية التأسيسية مثيرة للجدل، فالإعلان الدستوري ينص على أن الجمعية التأسيسية ستعد مشروع الدستور والذى سيطرح للاستفتاء بعدها. إلا أن هناك رأيا داخل جماعة الإخوان المسلمين يرى أن الجمعية التأسيسية يجب أن تلعب دور لجنة الخبراء البرلمانية، التي ينبغي أن تعرض عملها مرة أخرى على مجلس الشعب لإقراره قبل عرضه للاستفتاء الشعبي، لكن ليس هناك أي أساس في الإعلان الدستوري لهذا الطرح.

بمجرد أن يتم تشكيل الجمعية التأسيسية فلا بد لها أن تعتمد القواعد الإجرائية لعملها، وهى مهمة قد تثير الكثير من الجدل. في تونس، على سبيل المثال، وبعد ثلاثة أشهر من تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية، لا تزال بعض القواعد الإجرائية قيد المناقشة.

يمكن لجميع هذه القضايا أن تكون مادة خصبة لنقاش طويل لأن كثيرا من القواعد الإجرائية متعلقة في جوهرها بكيفية ممارسة السلطة السياسية، ويكفى مثلاً مسألة متطلبات الأغلبية لتشكيل الجمعية التأسيسية، وكيفية اعتماد النص وغيرها من الأمور التي لها تأثير بعيد المدى.[5] هذه ليست سوى مسألة واحدة من بين مجموعة من المسائل الحساسة سياسيا. وفى الواقع يمكن حل كل هذه الإشكاليات، ولكن في ظل الديمقراطية التي تحتاج إلى المناقشة والتباحث، وهو مايختلف مع فكرة عملية إصلاح سريع.

ومن ثم تظل هناك مخاوف عملية ينبغى حلها. فيجب تقسيم العمل بتشكيل لجان متخصصة وإعداد مشاريع نصوص للمناقشة. كما يجب إنشاء أمانة عامة لدعم أعمال الجمعية التأسيسية.

عملية الإصلاح السريع قد تكون ممكنة لكنها ستكون على الأرجح محدودة للغاية (أى تركز فقط على النظام السياسي بدلا من الباب الخامس من الدستور في مجمله)، وستتطلب صفقات سياسية

4 للاطلاع على تفاصيل هذه الخيارات الانتخابية المختلفة، انظر "تعزيز توافق الآراء لبناء مصر الجديدة"، التي كتبها مايكل ماير ريسنده، مصر المستقلة،09 أكتوبر 2011: http://www.egyptindependent.com/node/503194?43850378=1.

5 وقد ناقشنا هذه النقطة في مطبوعات سابقة للمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. على سبيل المثال، انظر: تعزيز توافق الأراء: صنع الدستور فى مصر وتونس وليبيا. ورقة بحثية رقم 19، 30 نوفمبر 2011 (http://www.democracy-reporting.org/files/dri_supermajorities_bp_19_formatted_final.pdf);
انتخابات مصر: مزيد من الشفافية لتعزيز الثقة. ورقة بحثية رقم 19، 17 نوفمبر 2011 (http://www.democracy-reporting.org/files/briefing_paper_18_november_2011_arabic.pdf
و"قواعد المرحلة الانتقالية" كتبها مايكل ماير ريسنده، نيويورك تايمز، 25 نوفمبر 2011 (http://www.nytimes.com/2011/11/26/opinion/rules-for-transition.html?_r=1&partner=rss&emc=rss).

سريعة وقد تأتي على حساب عملية تداولية شاملة تنطوي على مشاورات عامة واسعة النطاق.

الرغبة فى عملية انتقالية سريعة

الحجة الرئيسية التي طرحت لتدعيم المسار السريع للإصلاح الدستوري هي الحاجة لوجود صلاحيات واضحة للرئيس المنتخب حديثا. بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة أصبحت هذه المسألة ترتبط بفكرة عودة الحكم إلى المدنيين وقد تكون هناك دوافع أخرى، مما يدفعنا إلى الإشارة إلى المكاسب الناتجة عن فك هاتين المسألتين عن بعضهما البعض.

وفقا لنتائج استطلاعات الرأي المختلفة[6]، هناك رغبة عامة فى الاستقرار. وقد يبدو الحل السريع للمرحلة الانتقالية وكأنه طريق واعد لتحقيق هذا الاستقرار. ربما يكون من دوافع الحماس لدى صناع القرار، فى الوفاء بالرغبة العامة فى الاستقرار، العمل على طمأنة الأسواق، وتركيز الجهود على التصدي للتدهور الاقتصادي في البلاد. قد تبدو العملية الدستورية المطولة من هذا المنظور وكأنها إهدار للطاقات السياسية الذي لا داعى له.

بالإضافة إلى أن أي عملية إصلاح دستورية شاملة من شأنها أن تأخذ المزيد من الوقت وسيتحتم عليها مناقشة القضايا الخلافية بعمق، ولا سيما دور الإسلام والشريعة الإسلامية داخل الدولة. أي نقاش من هذا القبيل سيصبح له بالتأكيد صداً شعبياً كبيراً مما يهدد بنشوب حرب ثقافية حول قضايا معقدة مثل التاريخ والهوية والثقافة.[7] وإن كان وضع الإخوان المسلمين بين الأحزاب الليبرالية من جهة، والسلفيين من جهة أخرى قد يدل على رغبتهم فى تجنب هذا النقاش تماما.

ثالثا: الآثار المترتبة على مسار الإصلاح السريع

النهاية السريعة للفترة الانتقالية ستواجه عدداً من المآزق. والأهم من ذلك، أنها قد تفشل في توفير الاستقرار المطلوب لأن نهاية سريعة ومخالفة للمناخ السائد للمرحلة الانتقالية قد تخيب أمال الكثيرين من الذين يدعون إلى التغيير العميق وبعيد المدى.

نعم، سيكون هناك من يتولون السلطة عن طريق انتخابهم ديمقراطيا، ولكن قد يكون التغيير المؤسسي محدودا، حيث تختلف الوجوه وتبقى المؤسسات كما هي.

عملية الإصلاح السريع تعني أن الدستور سيكون– إلى حد كبير– نفس وثيقة 1971 القديمة، بما في ذلك التعديلات التى أدخلها مبارك على مدى أكثر من ثلاثة عقود[8] والتي تعرض خلالها كل من الإخوان المسلمين والناشطين الليبراليين على حد سواء للملاحقة السياسية حيث استوطن كلا من الفساد والتعذيب. وينص الدستور على تحصينات قانونية محدودة ضد مثل هذه الانتهاكات، إن لم يكن يوفر لهما غطاء قانونيا. ذلك لأن القيود المسموح بها لحقوق الإنسان ليست واضحة، كما أن أحكام حالة الطوارىء ومكافحة الإرهاب تفتح الباب لجميع أنواع التجاوزات. علاوة على ذلك، فإنه لا يوجد ضمانات للمؤسسات القوية والمستقلة فعليا والتى تستطيع مناقشة قضايا التعذيب والفساد.

من ناحية أخرى، يمكن لعملية سريعة قائمة على اتفاق سياسي أن تكون فرصة ضائعة لمصر للدخول في حوار وطني حول شكل الدولة الديمقراطية. في جنوب إفريقيا، يعتبر الكثيرون أن عملية صياغة الدستور التي استغرقت عامين كانت الشفاء من نظام الفصل العنصري الذى استمر عقوداً. بالتأكيد الانقسامات في مصر ليست بهذا العمق، ولكن منذ عهد الاستعمار البريطانى حتى عصر مبارك، لم يسمع صوت الشعب إلا نادراً ودائماً ما يفرض التغيير أو الركود السياسي من أعلى.

هذا هو الحال عندما يكون النقاش الدستورى الجاد مسببا للانقسام وخاصة فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين الدولة والدين، ولا بد من الإقرار بصعوبة تجنب هذه القضية. وسوف تظهر هذه المسأله كلما أخذت الدولة قرارات في مجال التعليم أو قانون الأسرة أو الأحوال الشخصية أوحرية التعبير أو الأخلاق العامة. فبدلا من تجنب احتمالية تكرار الجدل كلما فتحت هذه القضية– وهو أمر حتمي– قد يكون الأفضل مناقشة هذه المبادىء حيث تنتمى، أي في نقاش دستوري.

هناك حجة أخرى ذات صلة بهذا الشأن. إذا ظلت مصر تدار وفقا لدستور مبارك، فسيكون إحداث التغيير القانوني على مستوى التشريعات البرلمانية. وقد تميل حكومات اليوم إلى محاولة تغيير تشريعات البلاد من خلال القوانين البرلمانية التى اعتمدتها أغلبية بسيطة.

ومثل هذا التحول أيضا قد يكون مسببا للانقسام عند العمل مع غياب الإجماع والذى ينبغي السعي إليه في عملية صنع الدستور. وعلى النقيض من ذلك تبقى عملية وضع الدستورالشاملة التي

6 على سبيل المثال، انظر نتائج استطلاع للرأي أجرته مؤسسة جالوب من 24 يناير 2011 http://www.gallup.com/poll/152168/Egyptians-Shifted-Islamist-Parties-Elections-Neared.aspx

7 في الواقع بلد مثل إسرائيل لم يتمكن من اعتماد دستور، لأن القوى الدينية والعلمانية لم تتمكن من العثور على أرضية مشتركة بشأن هوية دولتهم.

8 منذ أن دخل حيز التنفيذ في عام 1971، تم تعديل الدستور المصري في ثلاث مناسبات منفصلة: في عام 1980، لتعزيز الشريعة كالمصدر الأساسي للتشريع وإزالة القيود على فترات الرئاسة واستحداث مجلس الشورى، بالإضافة لأمور أخرى. وتم تعديل آخر في عام 2005، لإقامة انتخابات رئاسية تنافسية، وإن كانت على نحو تقييدي للغاية. وفي عام 2007، تم إدخال 34 تعديلا على مجموعة من المواضيع المتعلقة بهيكل الدستور. لمزيد من التفاصيل، انظر http://www.democracy-reporting.org/files/dri_egypt.pdf

تحتوى على مشاورات حقيقية وواسعة النطاق أداة فاعلة في تحقيق الاستقرار واستدامة الديمقراطية.

نجحت الجماهير الغاضبة منذ بداية الثورة فى الحشد ضد النظام وضد الطريقة التي تتم بها إدارة المرحلة الانتقالية برمتها. ومن خلال عملية وضع دستور تتمتع بقدر عال من الشفافية يمكن توفير طريقة للحصول على المشاركة البناءة من الجمهور المهتم سياسيا .فبدلا من المطالبة بالديمقراطية، يمكن للمواطنين المشاركة في تحديد مفهومها.

رابعا: وضع دستور شامل: ممكن؟

الحجة التى تم سوقها لصالح عملية إصلاح دستورى سريعة وفى أضيق الحدود– تأسيسا للاستقرار مع التركيز على إنعاش الاقتصاد– تبدو معقولة. ومع ذلك فإن الاستقرار الناتج عن عملية متسرعة يمكن أن يثبت مع بعض الوقت أنه كان سطحياً، في حين أن عملية إصلاح شاملة لديها القدرة على خلق جذور عميقة لاستقرار ديمقراطي. ولكن كيف يمكن أن يتم وضع دستور منهجي في الظروف الراهنة من مصر؟

معظم القوى السياسية توافق على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية سريعة لإعفاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من أداء هذا الدور، مع أنه قد يكون هناك خيارات أخرى، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة معينة من قبل البرلمان. إلا أنه من دون إصلاح الدستور أولا، سيكون هناك إشكالية في مسألة الصلاحيات الرئاسية. الأسوأ من ذلك، هو محاولة الرئيس المنتخب التأثير على الإصلاحات الدستورية لصالحه. وهنا يمكن القول ببساطة أن إعادة إحياء الدستور القديم لن يكون خيارا صائبا لأنه لايوجد من يريد اختيار رئيس جديد لديه سلطات فرعونية.

ولذلك، فإن الخيار– على ما يبدو– هو إحداث إصلاح سريع محدود في الدستور القديم، وهو ما يجرى حاليا التفكير فيه. ثم يكون الهدف من ذلك إنشاء نظام سياسي أكثر توازنا. إلا أن مثل هذه التعديلات لا يمكن أن تكون نهاية الإصلاحات، ولكن فقط البداية– كإجراء مؤقت– لإنشاء إطار مستقر لفترة أطول لوضع الدستور.

بدلا من ذلك، يمكن للبرلمان أو للجمعية التأسيسية أن يمدد صلاحية الإعلان الدستوري مع تعديل بعض أحكامه المتعلقة بالنظام السياسي، وربما يتناول أيضا أحكاما أكثر صرامة في قضايا مثيرة للجدل مثل منع التعذيب. قد تكون ميزة هذا النهج أن الإعلان الدستوري هو بطبيعته وثيقة مؤقتة، مما يدلل بوضوح على الطابع المؤقت لهذه الترتيبات، فضلا عن الابتعاد عن الدستور القديم.

يمكن أن توفر تونس بعض الإلهام هنا. فقد اعتمدت الجمعية الوطنية التأسيسية قانونا مؤقتا للسلطات العامة، واضعة نظاما سياسيا للفترة الانتقالية حتى إقرار الدستور الجديد، وهي العملية التي من المقرر أن تستغرق عاما واحدا. وقد تم انتخاب الرئيس المرزوقى لهذه الفترة الانتقالية. وفي تونس، الجمعية الوطنية التأسيسية لديها مسؤولية مضاعفة عن عمل البرلمان ولديها جدول أعمال مزدحم جدا. وقد تكون الترتيبات المصرية لتشكيل جمعية تأسيسية مستقلة مفيدة من حيث السماح للبرلمان بالقيام بعمله المعتاد.

المرحلة الانتقالية فى تونس 2011

- انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية في 23 أكتوبر.
- اعتماد القانون المؤقت لتنظيم السلطات العامة في 10 ديسمبر (نشر في الجريدة الرسمية في 16 ديسمبر).
- انتخاب رئيس مؤقت يوم 12 ديسمبر والموافقة على الحكومة المؤقتة من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية في 23 ديسمبر.
- اعتماد الدستور المستقبلى بأغلبية الثلثين. وإن لم تكن ثابتة في القانون، فهناك توافق سياسي بأنه ينبغى حدوث ذلك في غضون 12-18 شهرا من انتخابات 23 أكتوبر.
- انتخاب المناصب التى تضمنها الدستور- بعد اعتمادها.

على الرغم من أن المصريين خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بالديمقراطية، تظهر استطلاعات الرأي أنهم يتوقون أيضا للأمن والاستقرار والفرص الاقتصادية. ويمكن لعملية إصلاح على مرحلتين أن تخدم المطلبين. فيمكن إسقاط الأنظمة الدكتاتورية في 17 يوما، ولكن بناء دولة ديمقراطية يأخذ وقتا أطول. فإذا تم إقرار إطار المرحلة الانتقالية بوضوح مع إتاحة الفرصة للدولة أن تدير شؤونها، بما في ذلك انتخاب رئيس، يتوقع أن تأتي عملية الإصلاح الطويلة بمزايا أكثر من أى مخاطر محتملة.

نبذة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية منظمة محايدة ومستقلة وغير تجارية تمّ تسجيلها القانوني ببرلين في جمهورية ألمانيا الفيدرالية. ويتمثّل هدف *المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية* في تعزيز المشاركة السّياسيّة لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية في شتّـى أنحاء العالم. وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية للمواطنين ونعني بذلك حقّـهم في أن يشاركوا في صلب الحياة السياسية داخل بلدهم مثلما أقرّ ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حصلت *المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية* على منحة مقدمة من الإتحاد الأوروبي لمدة 18 شهرا لدعم منظمات المجتمع المدني المصرية المحلية خلال عملية التحول الديمقراطي التي تمر بها مصر. يسعى البرنامج إلى بناء روابط وثيقة بين تلك المنظمات المحلية بعضها البعض ودعم إمكانياتهم لتتماشى مع التحول الديمقراطي.

للمزيد من المعلومات:
http://www.democracy-reporting.org
egypt@democracy-reporting.org